مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية

ISSN

٢٠٧٠٩٨٣٨ (مطبوع) ٣٠٠٦٧٦٧٧ (إلكتروني)

العدد الاول/ المجلد السابع عشر

تاريخ النشر

٢٠ / ٣ / ٢٠٢٥

# التحديات القانونية للأمن القومي في ظل الرقابة الدستورية

# Legal Challenges to National Security Under Constitutional Oversight

الدكتور مهدي رجائي

الاستاذ المساعد جامعة قم المقدسة، إيران. كلية القانون فرع

قانون العام .

Mahdi.rajaei@yahoo.com

الباحث حمير طاهر سعيد دهيمان الشافعي

طالب دكتوراه كلية القانون جامعة قم، إيران

hmyralshafy42@gmail.com

Legal Challenges - National Security - Constitutional Oversight

التحديات القانونية- الأمن الوطني – الرقابة الدستورية

## Abstract

**Security, in its general sense, for the state means and represents the title of its civilization, keeping pace with the dimensions of development and the measure by which the extent of its belief in freedom, justice, and dignity is measured. Therefore, security enjoys a valuable and important position in every state and receives a large and appreciated share of attention and care. All of this is because the state's political, economic, social, and psychological stability has become dependent on its stability and the spread of reassurance and security in its regions. Therefore, it helps achieve prosperity and meet the basic and necessary needs of the human being. Security also plays an important and appreciated role in protecting the state's gains from class disasters and those made by man within its national borders. It is noted that the phenomenon of national security is linked as a subject of study and research in the social sciences system as a result of the events and facts of conflict at the international level represented in crises, wars, and various threats in addition to the crises that result internally and that challenge the behavior of the state. What is not absent from memory and action is that interest in the phenomenon of national security constitutes an integral part of it and is in no way separate from the importance that the national interest of the state enjoys. Among the most important pillars of national security are awareness and understanding of all internal and external threats, and developing strategies and plans to confront those threats by developing the most important joints of the state's forces, securing all necessary capabilities, and exploiting all the state's economic, political, social, and security force.**

## الملخص

إن الأمن بمعناه العام بالنسبة للدولة يعني ويمثل عنوان حضارتها ومواكبة أبعاد التطور والمقياس الذي يقاس به مدى إيمانها بالحرية والعدل والكرامة، ولذلك يحظى الأمن بمكانة ثمينة ومهمة لدى كل دولة ويحظى بنصيب كبير ومقدر من الاهتمام والرعاية، وكل ذلك يعود إلى أن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والنفسي للدولة أصبح مرهوناً باستقرارها وانتشار الطمأنينة والأمن في مناطقها، وبالتالي فهو يساعد في تحقيق الرخاء وتلبية الحاجات الأساسية والضرورية للإنسان، كما يلعب الأمن دوره المهم والمقدر في حراسة مكتسبات الدولة من الكوارث الطبقية وتلك التي يصنعها الإنسان داخل حدودها الوطنية، ومن الملاحظ أن ظاهرة الأمن الوطني ترتبط كموضوع للدراسة والبحث في منظومة العلوم الاجتماعية نتيجة لأحداث ووقائع الصراع على المستوى الدولي المتمثلة في الأزمات والحروب والتهديدات المختلفة، بالإضافة إلى الأزمات التي تنتج داخلياً والتي تتحدى سلوك الدولة. وما لا يغيب عن الذاكرة والعمل أن الاهتمام بظاهرة الأمن الوطني يشكل في الواقع جزءاً لا يتجزأ منه ولا ينفصل بأي حال من الأحوال عن الأهمية التي تحظى بها المصلحة الوطنية للدولة، ومن أهم ركائز الأمن الوطني الوعي والإدراك لكافة التهديدات الداخلية والخارجية، ووضع الاستراتيجيات

والخطط لمواجهة تلك التهديدات من خلال تطوير أهم مفاصل قوات الدولة، وتأمين كافة الإمكانات اللازمة، واستغلال كافة قوى الدولة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية.

## المقدمة

يأتي الدستور في قمة الهرم القانوني وذلك لما تحتله الدساتير من أهمية في النظم القانونية، ومن هنا جاء الفقه الدستوري بالمبدأ المعروف بسيادة الدستور، والذي يعني (سيادة الدستور على سائر القواعد القانونية، فإذا تعارضت هذه القواعد روحاً أو مبدأً مع الدستور كان النص الدستوري مرجعاً لها)، ويعني مبدأ سيادة الدستور سيادة قواعده وسيادتها على سائر القواعد القانونية [1]. إن الرقابة الدستورية تعتبر من ضمانات سيادة الدستور وهو أثر من آثار التمييز بين القوانين الدستورية والقوانين العادية حيث لا يتم مناقشته في الدول ذات الدساتير المرنة كما هو الحال في النظام الإنجليزي أما في الدول ذات الدساتير الجامدة فيتم التمييز بين القوانين الدستورية التي هي قوانين أساسية والقوانين العادية في حدود ما يرسمه الدستور والنتيجة الطبيعية لهذا التمييز هي ظهور قاعدة القوانين الدستورية التي تنص على أنه لا يجوز إصدار قانون مخالف لأحكام الدستور ومن هنا تتضح ضرورة الرقابة على دستورية القوانين للحفاظ على مبدأ المشروعية من أي اعتداء عليه أو مساس بمضمونه فبدون هذا المبدأ تصبح سيادة الدستور مجرد قاعدة شكلية لا تضمن سيادة الدستور وسيادته بصورة حقيقية وفعالة.

أولا: مشكلة البحث : ولكي تتحقق الأمن القانوني لابد للمشرع من وضع إطار قانوني يمثل الأساس الذي يمكن للفرد أن يبني عليه قراره الشخصي، ويتمثل هذا الإطار القانوني في وضوح القاعدة القانونية وخصوصيتها، وأن تتمتع القاعدة القانونية بخصائص تمكن الأفراد من الوصول إليها ومعرفة محتواها بدرجة كافية، حتى يتمكن المخاطب بالقانون من اكتشاف الخيارات المتاحة له والعواقب القانونية المترتبة على كل نشاط ممكن يمكن اختياره. كما لابد أن يكون هذا الإطار القانوني موثوقا بدرجة كافية لتمكين المخاطب بالقانون من إقامة مشاريعه الطويلة الأجل داخل هذا الإطار القانوني[2]، إن مبدأ الأمن القومي من أهم الأسس التي تبنى عليها الدولة القانونية، وتعني فكرة الأمن القانوني أن تلتزم السلطات العامة بتحقيق درجة من الاستقرار النسبي في العلاقات القانونية وحد أدنى من الاستقرار للمواقف القانونية المختلفة بهدف نشر الأمن والطمأنينة بين أطراف العلاقات القانونية، حتى يتمكن الناس من التصرف بثقة وفقاً للقواعد والأنظمة القانونية القائمة وقت تنفيذها وترتيب أوضاعهم في ضوئها، دون التعرض لمفاجآت أو إجراءات مفاجئة تصدر عن السلطات العامة من شأنها أن تقوض هذا الطمأنينة أو تزعزع هذا الاستقرار[3].

ثانيا: تساؤلات البحث: يسعى البحث إلى الإجابة على السؤال الأساسي والذي يتمثل في:

السؤال الأصلي: ما هي التحديات القانونية للأمن القومي في ظل الرقابة الدستورية؟

ثالثا: أهداف البحث : يسعى البحث إلى تسليط الضوء على التحديات القانونية التي تواجه الأمن القومي في ظل الرقابة الدستورية، ولتحقيق ذلك الهدف يتم التعرف على:

- التعرف على الإطار المفاهيمي للأمن القومي.
- التعرف على الإطار المفاهيمي للرقابة الدستورية.
- التعرف على التحديات القانونية للأمن القومي في ظل الرقابة الدستورية.

رابعا: فرضية البحث : يسعى البحث نحو اختيار فرضية أساسية تتمثل في: -

الفرضية الأساسية: الرقابة الدستورية تساهم بدور فعال في تحقيق الأمن القومي.

خامسا: أهمية البحث : إن الرقابة الدستورية تعتبر من ضمانات سيادة الدستور وهو أثر من آثار التمييز بين القوانين الدستورية والقوانين العادية حيث لا يتم مناقشته في الدول ذات الدساتير المرنة كما هو الحال في النظام الإنجليزي أما في الدول ذات الدساتير الجامدة فيتم التمييز بين القوانين الدستورية التي هي قوانين أساسية والقوانين العادية في حدود ما يرسمه الدستور والنتيجة الطبيعية لهذا التمييز هي ظهور قاعدة القوانين الدستورية التي تنص على أنه لا يجوز إصدار قانون مخالف لأحكام الدستور ومن هنا تتضح ضرورة الرقابة على دستورية القوانين للحفاظ على مبدأ المشروعية من أي اعتداء عليه أو مساس بمضمونه فبدون هذا المبدأ تصبح سيادة الدستور مجرد قاعدة شكلية لا تضمن سيادة الدستور وسيادته بصورة حقيقية وفعالة، ويمكن القول إن جوهر فكرة الدستور يكمن أولا وقبل كل شيء في مكانته العالية، وأي إخلال أو تقصير في ضمان هذه المكانة العالية يشكل أخطر أزمة تواجه فكرة الدستور، لذلك يجب ضمان هذه المكانة العالية في الواقع والواقع[٤].

سادسا: منهج البحث : تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في توضيح " التحديات القانونية للأمن القومي في ظل الرقابة الدستورية" وذلم من خلال الرجوع للمصادر العلمية المتعلقة بموضوع البحث، والقيام بالاطلاع عليها ووصفها وتحليلها، مما يساعد في الوصول على نتائج وتوصيات تفيد في تحقيق الأمن القومي.

خطة البحث: من أجل تحقيق هدف البحث يتم تقسيم البحث إلى:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن القومي والرقابة الدستورية

المبحث الثاني: التحديات القانونية للأمن القومي في ظل الرقابة الدستورية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأمن القومي والرقابة الدستورية : يرتبط مفهوم الأمن القومي بتقدم المجتمعات والدول في المجالات الاقتصادية والحضارية والعسكرية والسياسية وغيرها، ونتيجة لضغوط العولمة والتدخل الأمريكي والقوى العظمى والمنظمات الدولية في سياسات الدول وجدت الدول نفسها أمام مشكلة جديدة في اختراق سيادتها مما جعلها تفكر في مفهوم جديد أطلق عليه الأمن القومي، محاولة الحفاظ على كيانها من الأخطار والتدخلات الخارجية التي تنعكس على واقعها الداخلي. ومفهوم الأمن القومي هو قدرة الدولة على تأمين مواردها وأراضيها ومصالحها من كافة

التهديدات الخارجية والداخلية، وقد تجاوز مفهوم الأمن القومي المفهوم العسكري إلى مفهوم التعليم والتكنولوجيا والسياسة وتكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادي، ويشير الأمن السياسي إلى الاستقرار السياسي للنظام السياسي للدولة وحماية شرعيتها، ويشير الأمن الاقتصادي إلى حماية الموارد والثروات الاقتصادية، والتنموية، والأمن الاجتماعي هو الاهتمام بالتعايش السلمي بين كافة مكونات المجتمع، وقبول الطرف الآخر، واحترام عادات وتقاليد كافة المكونات، واحترام التعددية في الدين أو العرق أو الهوية أو الانتماء أو الطائفة، وتوفير الأمن لأفراد المجتمع .

المطلب الأول: الأمن القومي : وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم (الأمن) وانتشاره على نطاق واسع، إلا أنه مفهوم حديث في العلوم السياسية، مما أدى إلى غموضه، الأمر الذي أثار عدة إشكاليات فمن ناحية، لم يعد مصطلح (الأمن) هو المصطلح الأفضل للتعبير عن الأمن القومي للدولة المعاصرة ومن ناحية أخرى، لم يتبلور المفهوم ليصبح مجالاً علمياً ضمن العلوم السياسية منفصلاً عن العلوم الاستراتيجية، تنطبق عليه قواعد تأسيس النظرية، بدءاً من وضع الفرضيات وتحديد مناهج البحث المناسبة، واختيار أدوات التحقق العلمي، وقواعد الإثبات والنفي، وإمكانية التوصل إلى نظرية عامة، وبالتالي التوصل إلى قانون يحكم ظاهرة الأمن القومي[٥].

أولا: مفهوم الأمن الوطني : لقد اختلفت وتنوعت مجموعة التعريفات لمفهوم الأمن الوطني، فبعضها اقتصر على تعريف المفهوم ونسي أو تجاهل التعريف، وبعضها الآخر حاول وضع تعريف شامل وجامع، إلا أن الثابت في كل هذه المجموعة من التعريفات للأمن الوطني أنها تأثرت بدرجة أو بأخرى بالتخصص الوظيفي لشخصية المفكر الذي صاغ هذه التعريفات وانتمائه للوطن، وتؤكد مجموعة الاختلافات في مجموعة المفاهيم والتعريفات أن الأمن الوطني يتغير بتغير الأزمنة والعصور والفترات التاريخية المختلفة، وكذلك الظروف المحيطة ووسائل تحقيق الأمن المذكور والمنظور الذي تتحدد من خلاله أبعاد تعريف المفهوم . لقد اتسع مفهوم الأمن الوطني من مفهوم عسكري إلى مفهوم استراتيجي يتحقق من خلال تطوير واستخدام كافة القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث أصبحت هذه القوى عوامل مؤثرة في العلاقات الدولية ووسائل لها نفس التأثير في إدارة الصراعات بين الدول. لم يتفق الباحثون والعلماء على تعريف واحد لمفهوم الأمن الوطني، ويعود ذلك إلى مجموعة المتغيرات التي تحدث بين الحين والآخر في هذا العالم، فضلاً عن مجموعة التطورات العلمية والتكنولوجية التي أثرت بدورها على النقلة النوعية التي حدثت في عالمنا المعاصر، عالم العلم والتكنولوجيا والآلات المتقدمة التي شملت كافة أبعاد ومناحي الحياة المدنية والعسكرية وكل مناحي الحياة، ومع ذلك، ومهما اختلفت وتباينت تعريفات الأمن الوطني، فإنها في التحليل النهائي تمثل عملاً وجهداً هدفه تحقيق الأمن والاستقرار للدولة والأمن الوطني، كمتطلب أساسي ومركزي ومهم، بغض النظر عن تركيبته السياسية أو فكره الإيديولوجي[٦]. أما فيما يتعلق بالتعريف الخاص بالأمم المتحدة فإن مجموعة الخبراء والمختصين في هذا الشأن في الأمم المتحدة قد عرفوا الأمن القومي) بأنه الحالة التي ترى

فيها الدولة انه ليس ثمة خطر من هجوم أو ضغط سياسي أو اقتصادي عليها بحيث تتمكن الدولة من المضي بحرية في العمل على تنميتها الذاتية أو تجميع الدول في الحق الأمن[٧].

خصائص الأمن القومي

يتميز الأمن القومي بعدة خواص والتي تتمثل في التالي: -

(أ) الامن القومي غير المطلق : وفي عصرنا هذا الذي أصبحت فيه وسائل التدمير قادرة على الوصول إلى أي مكان، وبالتالي أصبحت الحواجز عاجزة عن الوقوف في وجه تلك الوسائل، ووجود هذه الأسلحة على جبهات متصارعة ووجود الأسلحة جاهزة على منصاتها، لا يمكننا أن نفترض وجود أمن مطلق[٨]. وفي صوره اقل خطورة مع وجود دول متجاورة تمتلك وسائل قتال متطورة يمكن ان تجتاز الحدود فهذه الصورة من الأمن غير المطلق، وأيضا الدول العظمى بكل ترسانات اسلحتها لم تحقق لأنفسها، الأمن المطلق فهي مهددة في كل لحظه والدولة التي تريد تحقيق امنها المطلق عليها أن تدمر كل الدول الأخرى.

(ب) الامن القومي نسبي : نستطيع أن نقول إنه طالما سلمنا بأن الأمن القومي ليس مطلقاً فهو نسبي وبعض الدول تراه معادلاً للمصالح الحيوية أو القيم الأساسية، فداخل الدولة الواحدة تختلف الجماعات البشرية في تقديرها للمصالح الحيوية أو القيم الأساسية، ويظهر ذلك في وطننا العربي في الصراع على رفع شعار الوحدة العربية أو استمرار كل دولة مستقلة ذات سيادة، وهناك تنسيق وتعاون عربي موحد في وضع استراتيجية تجاه القضايا القومية.

ج) الامن القومي مفهوم ديناميكي : ولكي نستطيع أن نبرز هذه الخاصية علينا أن نتذكر مقولة بالمر ستون رئيس الوزراء البريطاني الأسبق: "ليس هناك أصدقاء دائمون ولا أعداء دائمون، بل هناك مصالح دائمة"، وهذا يفسر لنا سر العلاقات الدولية. ومن هنا يتبين لنا أن الدولة لا تستطيع أن تقوم بترتيبات لتحقيق أمنها القومي، ثم تشرع في تنفيذها وتتوقف عند هذا الحد، بل عليها أن تراقب الحركة حولها، وتتابعها باستمرار، وتطور سياستها وفقاً لمتطلبات أمنها القومي استناداً إلى المتغيرات المحيطة. فاليوم لم تعد الدولة معزولة عما يحدث في العالم، بل أصبحت تتأثر بالحديث، حتى وإن كان بعيداً عن حدودها السياسية والجغرافية، وهذه المشاكل لا تقتصر على الصراع المسلح فقط، بل تشمل الصراع السياسي والأيديولوجي والاقتصادي والتكنولوجي، كما أن مصادر التهديد ليست ثابتة، فقد يكون صديق اليوم عدو الغد، والعكس صحيح، ولكن هذه هي الأدلة والأسباب التي جعلت الأمن القومي يكتسب صفة الديناميكية. وهي مثبتة في الواقع العملي[٩] .

المطلب الثاني: الرقابة الدستورية : إن الرقابة الدستورية تعتبر من ضمانات سيادة الدستور وهو أثر من آثار التمييز بين القوانين الدستورية والقوانين العادية حيث لا يتم مناقشته في الدول ذات الدساتير المرنة كما هو الحال في النظام الإنجليزي أما في الدول ذات الدساتير الجامدة فيتم التمييز بين القوانين الدستورية التي هي قوانين أساسية والقوانين العادية في حدود ما يرسمه الدستور والنتيجة الطبيعية لهذا التمييز هي ظهور قاعدة القوانين الدستورية التي تنص على أنه لا يجوز إصدار قانون

مخالف لأحكام الدستور ومن هنا تتضح ضرورة الرقابة على دستورية القوانين للحفاظ على مبدأ المشروعية من أي اعتداء عليه أو مساس بمضمونه فبدون هذا المبدأ تصبح سيادة الدستور مجرد قاعدة شكلية لا تضمن سيادة الدستور وسيادته بصورة حقيقية وفعالة.

أولا: مفهوم الرقابة الدستورية : تعد الرقابة على الدستورية أو حماية نصوص الدستور أحد أبرز المواضيع التي احتلت مكانة مرموقة في كتابات فقهاء الدستور هو موضوع وثيق الصلة بموضوع الدولة القانونية، وهو يمثل أيضاً نتيجة منطقية لمبدأ سيادة الدستور (الصارم) على جميع السلطات العامة في الدولة. ولذلك فهو يمثل ركيزة حقيقية لضمان خضوع القوانين العادية للقوانين الدستورية، وضمان مطابقتها للدستور من قبل هيئة أو هيئة سياسية أو قضائية مستقلة عن السلطات الثلاث في الدولة، وتعرف الرقابة الدستورية بأنها عملية التحقق من مخالفة القوانين للدستور، وهذا تمهيد لعدم إصدارها أو إلغائها أو الامتناع عن تنفيذها في حال صدورها. لذلك فهو وسيلة لضمان احترام تسلسل القواعد القانونية في المجتمع، أي ضمان أن تتفق القواعد الأدنى مع القواعد الدستورية التي هي أعلى من قمة هذا التسلسل، وألا تخالف القوانين أحكام الدستور وقواعده، وهو ما يجب أن يتم من جميع النواحي، أي من النواحي الشكلية والموضوعية[١٠]. وهناك من عرف الرقابة الدستورية من خلال أشكالها واعتبروا الرقابة السياسية هي الرقابة التي تقوم بها هيئة ينشئها الدستور ولها حق مراجعة القوانين قبل صدورها، أما الرقابة القضائية فهي الرقابة التي تقوم بها المحاكم للتحقق من مطابقة القوانين العادية لأحكام الدستور في نصوصها ومضمونها[١١].

ثانيا: أنواع الرقابة الدستورية

١- الرقابة القضائية : الرقابة القضائية على دستورية القوانين هي بحث القضاء لمدى توافق القانون مع أحكام الدستور، بمعنى عدم وجود تعارض بين النص القانوني والقاعدة الدستورية، وعليه فإن وصف الرقابة هنا بالقضائية يرجع إلى نسبتها إلى الجهة المنوط بها تلك المهمة وهي الجهة القضائية. ومن سلطة المحكمة التي نقلها إليها الدستور فحص القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية لمعرفة ما إذا كانت متوافقة مع الدستور أو متعارضة معه، وفي الحالة الأخيرة يجوز لها إما الامتناع عن تطبيق القانون المخالف للدستور أو الأمر بعدم دستوريته وإلغائه[١٢]. وذلك لما تتمتع به السلطة القضائية من مؤهلات وقدرات قانونية وكفاءة فنية، وما تتمتع به من ضمانات طيبة واستقلال وثقة متبادلة بينها وبين الأفراد، وما تحمله من رغبة قوية في تأكيد احترام الدستور، وحماية الشرعية من العبث الذي قد يصيبها، وبالتالي تغليب القواعد الاسمية على ما دونها في النظام القانوني في الدولة. وهذه هي الطريقة الطبيعية المتبعة لوقف مخالفات القوانين واللوائح غير الدستورية، وهنا تقوم السلطة القضائية بفحص القوانين للتأكد من عدم مخالفتها لأحكام الدستور. ولا شك في نزاهة السلطة القضائية واستقلالها وتكوين رجالها وعادتها في التحقيق في المخالفات التي ترتكب ضد القواعد القانونية، مما يمكنها من أداء هذه المهمة على أفضل وجه. كما أن مراقبة دستورية القوانين تعني فحص تلك القوانين من خلال هيئات

محددة سواء صدرت تلك القوانين وفقاً للدستور أو تعارضت معه. وتتخذ هذه الهيئات المكلفة بالمراقبة أشكالاً مختلفة، فقد تكون الرقابة شعبية أو سياسية أو قضائية[١٣]. تعرف الرقابة السياسية على دستورية القوانين بأنها رقابة وقائية (سابقة) تسبق صدور القانون وبالتالي تمنع صدوره إذا كان مخالفا لنص دستوري، وتوكل مهمة الرقابة على دستورية القوانين إلى هيئة سياسية سواء كانت هيئة برلمانية (البرلمان) أو هيئة سياسية خاصة أنشئت أساسا لهذا الغرض (المجلس الدستوري).

نشأة الرقابة القضائية على دستورية القوانين : لقد شهدت نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ميلاد الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر ميلاد هذه الرقابة في كل من أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء من أوروبا إلا أن الخط العام الذي حكم الرقابة على دستورية القوانين كان متأثراً في البداية بالنموذج الأمريكي والأوروبي. ورغم عدم وجود نص في الدستور الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية أو في دساتير ولاياتها بشأن الرقابة على دستورية القوانين، إلا أن الجذور الأولية لفكرة هذه الرقابة كانت كافية في التقاليد القضائية الإنجليزية التي لا تسمح بإصدار قانون من قبل البرلمان يتعارض مع قواعد القانون العام الإنجليزي[١٤].

٢- الرقابة السياسية : تعرف الرقابة السياسية على دستورية القوانين بأنها رقابة وقائية (سابقة) تسبق صدور القانون وبالتالي تمنع صدوره إذا كان مخالفا لنص دستوري، وتوكل مهمة الرقابة على دستورية القوانين إلى هيئة سياسية سواء كانت هيئة برلمانية (البرلمان) أو هيئة سياسية خاصة أنشئت أساسا لهذا الغرض (المجلس الدستوري).[١٥] يعود ظهور الرقابة السياسية على دستورية القوانين إلى عصر الثورة الفرنسية، حيث أنشأ أول دستور في السنة الثامنة من عمر الجمهورية مجلساً خاصاً للقيام بهذه المهمة، واستمرت فرنسا في ممارسة الرقابة السياسية إلى يومنا هذا، وتبنت بعض الدول هذا الشكل، وخاصة الدول الاشتراكية، وتعتبر الرقابة السياسية رقابة وقائية لأنها تسبق إصدار القوانين، وتعمل على منعها من مخالفة الدستور[١٦] . وقد أخذت العديد من الدول هذا الشكل من الرقابة عن فرنسا، مع وجود اختلافات بين دستور وآخر، فقد أخذ الاتحاد السوفييتي السابق هذا الشكل في دستور ١٩٧٧، وجعل الرقابة من اختصاص السلطة التشريعية، كما أخذ دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية هذا الشكل في دستور ١٩٤٩، وبلغاريا في دستورها عام ١٩٤٧، والصين في دستورها عام ١٩٥٤، أما الدستور الفرنسي الحالي الصادر عام ١٩٥٨ فقد أوكل مهمة الرقابة إلى هيئة تسمى المجلس الدستوري.

المبحث الثاني: التحديات القانونية للأمن القومي في ظل الرقابة الدستورية : إن الأمن الوطني وتحدياته يتصدران قائمة القضايا والمشاكل التي تعمل الدول على معالجتها؛ لأنه يمثل نقطة الانطلاق للتقدم والرقي في الوقت الحاضر، فالدول التي لا تستطيع الاستمرار على طريق التنمية إذا ما تعرضت

للتهديد بالمخاطر وتفتقر إلى الأمن والاستقرار لا تستطيع الاستمرار في الازدهار والتقدم، ومن هنا تأتي أهمية الأمن الوطني للدول وحرصها عليه. تختلف الدول في رؤيتها لنوع التحديات القانونية التي تواجه أمنها القومي وحدودها، تبعاً لحالة تلك الدول. وتختلف العوامل التي تحدد الأمن القومي من دولة لأخرى بل إن ما يحقق الأمن القومي لدولة ما قد يهدد الأمن القومي لدولة أخرى. وهناك حد أخلاقي يمكن لكل دولة أن تقبله في نطاق حركتها الخارجية. ولذلك فإن أي عمل تقوم به دول أخرى يتجاوز هذا النطاق لا بد أن تواجهه الدول المهددة بأمنها بمواجهة تتناسب مع درجة التهديد، وهو ما يقود إلى فكرة الدوائر الأمنية التي تهدد الأمن القومي للدولة.

- المطلب الأول: العوامل المهددة المختلفة على المستويين الداخلي والخارجي١٧:
- المستوى الخارجي

وفيه يمكن التمييز بين مستويين فرعيين:

- مستوى عالمي
- ويتعلق الأمر بمجال العلاقات بين الدولة والبيئة العالمية، وخاصة القوى الدولية الكبرى المسيطرة عليها، وما يندرج أيضا في إطار ذلك من علاقات التبعية أو الاستقلال أو التحالفات، وما يترتب عليها من أوضاع ونتائج١٨.
- مستوى إقليمي
- يتصل بمجال العلاقة بين الدولة أو الدول" وبين محيطها الجغرافي أو الإقليمي أي مجال ما يعرف بـ "النظام الإقليمي"، وما يدخل تحت هذا الإطار من علاقات التهديد أو التعايش أو التعاون، وأحكام ذلك كله.
- توجد مؤشرات متعددة العوامل التهديد الخارجية، من بينها

١- عوامل تحديد ذات طبيعة عسكرية

- أما العوامل المهددة للأمن الوطني ذات الطابع العسكري فتتمثل في الهجوم المسلح أو تحريك القوات المسلحة على الحدود أو إجراء مناورات وتدريبات عسكرية على الحدود في أوقات التوتر أو امتلاك دولة مجاورة لقوات مسلحة متفوقة في الأسلحة الهجومية أو دخول دولة مجاورة في صراع عسكري لا تتفق أهدافه ومصالحه مع أهداف ومصالح الدولة أو وجود قواعد عسكرية لدولة كبرى على أراضي دولة مجاورة أو فرض حظر على توريد الأسلحة والمعدات وقطع الغيار.
- ولا شك أن أخطر هذه التهديدات هو الهجوم المسلح الذي ظل يشكل إحدى أدوات تحقيق السياسة الخارجية للدولة وأحد العوامل المحددة للأمن الوطني للدول المجاورة، ولذلك فإن العدوان العسكري ظاهرة مستمرة يجب على الدول أخذها بعين الاعتبار وقياس القدرات العسكرية والأمنية والقدرات المستقبلية التي على أساسها تتحدد قدرة الدولة على حماية أمنها الوطني١٩.

- عوامل تهديد ذات طبيعة سياسية:

- ومن أهم عوامل التهديد السياسي انفصال الدولة أو تجميد عضويتها في المنظمات السياسية الدولية، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول ذات الأهمية الدولية، وفرض عقوبات رادعة على الدولة، ووجود تحالفات وتكتلات تتعارض مع مصالح الدولة. إلا أن المؤشرات الأكثر خطورة هي عمليات التجسس، وهي محاولات الحصول سراً أو عن طريق التزوير على معلومات حكومية لصالح حكومة أخرى، وبعبارة أخرى، هي الجهود التي تقوم بها أجهزة استخبارات الدولة، بهدف التفتيش سراً على جهود الدولة الأخرى للتأكد من حقيقة قوتها وتحركاتها وخططها المستقبلية.٢٠

- وقد توسعت مجالات التجسس لتشمل التجسس العسكري الذي يركز على معرفة القدرات العسكرية للدولة وما تتطلبه من محاولة الحصول على المعلومات من خلال التنظيم والتدريب والتسليح والنظريات الاستراتيجية التكتيكية للقيادة؛ والتجسس السياسي الذي يهدف إلى التعرف على النوايا الخفية للزعماء السياسيين وطبيعة القوى الداخلية ومدى الصراع فيما بينها؛ والتجسس الاقتصادي الذي يهدف إلى معرفة القدرات المالية والإنتاجية للدولة وإمكانياتها الصناعية ومراكز الإنتاج الاقتصادية المؤثرة؛ والتجسس العلمي الذي يهدف إلى توضيح المستوى العلمي للدولة ومعرفة أنواع البحوث الإنتاجية وأهدافها٢١.

- عوامل تحديد ذات طبيعة اجتماعية:

- أما عوامل التهديد الاجتماعي فتتمثل في تصدير الأيديولوجيات التي تتعارض مع قيم ومبادئ المجتمع، واستخدام الحرب النفسية عبر الإذاعات المضادة٢٢.

- عوامل تحديد ذات طبيعة اقتصادية

- أما بالنسبة لعوامل التهديد ذات الطبيعة الاقتصادية، فتوجد عدة مؤشرات لقياس التهديدات الاقتصادية أهمها: فرض . حصار اقتصادي على الدولة أو مقاطعتها، والتكتلات الاقتصادية التي تتعارض مع مصالح الدولة إضافة إلى إيقاف المساعدات الاقتصادية.

- المستوى الداخلي: المستوى الداخلي: ويتعلق بالتهديدات القائمة أو المحتملة داخل المجتمع، وقد تكون هذه التهديدات ذات طابع سياسي، مثل عدم الاستقرار السياسي، وضعف شرعية السلطة، وميل الحياة السياسية نحو العلاقات العنيفة بين مكونات المجتمع، وتعدد القوى المؤثرة في صنع القرار، والتخلف السياسي، وضعف المشاركة الشعبية في النظام السياسي، وعدم تعميق الشعور بالولاء والانتماء السياسي، بالإضافة إلى وجود جماعات مصالح ذات نفوذ قوي ومسيطرة على عملية صنع القرار، بالإضافة إلى ضعف نفوذ السلطة التنفيذية، وإهدار كرامة وهيبة القضاء، وعدم وضوح الأهداف وتضاربها٢٣.

– أما عوامل التهديد الداخلية ذات الطبيعة العسكرية فأهمها ضعف القوة العسكرية للدولة، والاعتماد على دولة واحدة كمصدر للأسلحة والمعدات وقطع الغيار من أهم عوامل التهديد، ويمكن استغلال الطبيعة الاجتماعية داخل بنية الجيش وخلفياته الاجتماعية لخلق الانقسام والصراع والحرب الأهلية بين قطاعات الجيش، وتزداد هذه المخاطر بوجود ميليشيات عسكرية لا تخضع لسيطرة أجهزة الدولة، وهناك مؤشرات يمكن من خلالها قياس عوامل التهديد العسكري، منها تدخل القوات المسلحة في السياسة، ومدى وجود قوات شبه عسكرية لا تخضع لسيطرة الدولة، وعدم كفاية الإنتاج العسكري لتلبية حاجة القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات والعيارات، بالإضافة إلى انخفاض المستوى العلمي والصحي للأفراد، وانخفاض المستوى التكنولوجي للأسلحة والمعدات، بالإضافة إلى وجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضي الدولة لا تخضع لسيطرتها، وعدم قدرة الدولة على حشد قدراتها العسكرية والمدنية بسرعة. هناك عوامل داخلية تحدد الأمن القومي ذات طابع اقتصادي.

المطلب الثاني: تحديات الأمن القومي العربي : لا يزال مفهوم الأمن القومي العربي يثير جدلاً كبيراً بين مستمعيه، كما أثار جدلاً واسعاً بين أنصاره، ويكفينا أن المفهوم يندرج في إطار التقديرات الشاملة والتخطيط الشامل، خاصة عندما ترسم ملامح تشكيله في الأفق، فهو حجر الزاوية في النظام العربي، ويحمل في طياته طموحاً هائلاً لتحقيق التجانس في هياكل المحتوى الوظيفي الشامل للنظام العربي، فالأمن هو العمل العربي المشترك، ولذلك اعتبره البعض وطنياً، بمعنى تأمين كيان الدولة أو مجموعة الدول من الأخطار التي تتهددها داخلياً وخارجياً، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وأغراضها القومية٢٤.

– وقد أصبح الأمر أكثر خطورة، حيث بدأت الأساليب والوسائل الاقتصادية والسياسية والعقائدية والنفسية والأخلاقية تلعب دوراً أكثر فاعلية، وأصبح الداخل الحقل الخصب لعودة تأثير البعد الخارجي بما يحمله من دلالات الحرق وفرض الهيمنة والتبعية واتفاقيات الحماية، والتي ما كانت لتظهر لولا التشهير الداخلي والسلوك والوعي. لقد أهملت الدول العربية التفكير في الحقيقة الوطنية بسبب التكلفة العالية للتعهد بالحفاظ عليها، وبسبب الارتباك الذي أظهره العمل الوطني، والذي أثبت غياباً واضحاً لبديل واقعي وفعال، فضلاً عن ضعف التطبيق في النظام العربي٢٥.

– وفي حساب طبيعة مصادر التحدي وتأثيرها على الأمن القومي العربي، يمكننا التمييز بين وجهتي نظر أساسيتين: (المنظور التقليدي، والمنظور المعاصر) ورغم الاتفاق على قياس خطورة التحدي، إلا أن حساب تأثيره وفقاً لأسبابه تأثر كثيراً بالاختلاف، بحيث يعكس الحاجة الملحة إلى إيجاد فهم عربي لمخارجه والرواسب الإضافية التي حلت به ويبدو أن هذه مشكلة كبرى بسبب عدم جدية الباحثين العرب في البحث عن مقاربات محددة لفهم مضمون امتلاك القدرة على التكيف والتمسك بالأمن القومي العربي، الذي تعرض للانكماش بسبب الانتكاسات أو بسبب غياب حالة الولاء الوطني أو تحوله إلى صيغة

ولاء إقليمي. وهنا أصبح الأمن القومي العربي ضعيف الفهم، وباتت عملية بلورته مهمة صعبة على المواطن العربي والدول العربية مجتمعة٢٦.

– ومن ناحية أخرى، ونظراً لضخامة التحدي الذي يواجه مفهوم الأمن القومي العربي في مرحلته الحالية، ونظراً لضعف المنظومة العربية بشكل عام من حيث معيار الفعالية، فقد فشلت أو فقدت القدرة على تحقيق الإجماع في مواجهة هذه التحديات، مما أعطى الانطباع بأن انتكاسة خطيرة للفكر القومي، كأيديولوجية تتبنى المفهوم، أصبحت واضحة. وبشكل عام، فإن التحدي الذي يواجه الأمن القومي العربي في الوقت الحاضر اتسم بخصائص محددة لها سماتها النوعية والكمية التي تميزه عن أي مرحلة سابقة أخرى، وتتمثل في٢٧:

أ - علانيته الظاهرة : وهنا يوفر هذا التحدي مرونة الحركة داخلياً وخارجياً .

ب- تداخل عناصره على نحو مميز: فالتصاعد الشديد في درجة التحدي اقليمياً مربوط بمقدار ما يوفره هذا التحدي من تداع الخارجي.

ج-الاستمرارية: وقد أضحى هذا التحدي ذا طابع مزمن ، فلم تمر مرحلة زمنية إلا كان التحدي الاقليمي والدولي طاغياً في احداثياتها

د - التزامن: بين طبيعة التحدي ونوعيته إقليمياً ودولياً ، والذي لم ينقطع يوماً ما . مما يعني تشتيت قوى النظام وامكاناته .

المطلب الثالث: العلاقة بين القوانين الأمنية والحقوق الدستورية : من المعلوم أن الدستور هو مجموعة من القواعد القانونية التي تحدد التنظيم السياسي في دولة معينة، أو بعبارة أخرى هو مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم كيفية ممارسة السلطات وتضمن الحقوق والحريات الأساسية للأفراد والجماعات وتتضمن قيوداً وحدوداً لا يجوز للسلطات تجاوزها في ممارسة سلطاتها، وتقع هذه القواعد الدستورية في أعلى سلم النظام القانوني (القواعد القانونية) في الدولة، حيث يتم ترتيب القواعد القانونية المختلفة (التشريعات) في ثلاث مستويات، أعلاها الدستور (التشريع الأولي)، وأوسطها القانون بمعناه الخاص (التشريع العادي)، وأدناها الأنظمة (التشريعات الفرعية). ويؤدي هذا التدرج إلى ضرورة التزام التشريعات الأدنى بالتشريعات الأعلى وعدم مخالفتها، فيجب أن يلتزم القانون بالدستور ولا يخالفه، ويجب أن تلتزم الأنظمة بأحكام الدستور والقانون ولا تخالفها. وعليه فإن سيادة الدستور تعني أن الدستور يعلو على مختلف القواعد القانونية الأخرى في الدولة. إن سيادة الدستور قد تكون موضوعية نتيجة للموضوع الذي يتضمنه الدستور وهو السيادة التي تهمنا في هذا المجال، أو شكلية نتيجة للشكل الذي صدر به الدستور[٢٨]. ولما كانت القاعدة الدستورية هي القاعدة العليا في التنظيم القانوني لكل دولة، فإنها تحظى باهتمام كبير في آليات إقامتها، وإجراءات تنفيذها، وطرق إلغائها وباعتبار أن أحد مضامين مفهوم الأمن القانوني هو صحة القواعد القانونية، والتي تشمل في المقام الأول القواعد الدستورية، فإن فعالية هذه الأخيرة لها أثرها في إرساء الشرعية القانونية من

جهة، وتحقيق أحد جوانب الأمن القانوني من جهة أخرى[٢٩]. ولكي تتحقق الأمن القانوني لابد للمشرع من وضع إطار قانوني يمثل الأساس الذي يمكن للفرد أن يبني عليه قراره الشخصي، ويتمثل هذا الإطار القانوني في وضوح القاعدة القانونية وخصوصيتها، وأن تتمتع القاعدة القانونية بخصائص تمكن الأفراد من الوصول إليها ومعرفة محتواها بدرجة كافية، حتى يتمكن المخاطب بالقانون من اكتشاف الخيارات المتاحة له والعواقب القانونية المترتبة على كل نشاط ممكن يمكن اختياره. كما لابد أن يكون هذا الإطار القانوني موثوقا بدرجة كافية لتمكين المخاطب بالقانون من إقامة مشاريعه الطويلة الأجل داخل هذا الإطار القانوني[٣٠].

النتائج والتوصيات

- إن مفهوم الأمن لا يعني مواجهة التحديات المادية الخارجية فحسب، بل هو مفهوم تتداخل فيه أبعاد سياسية وعسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة.
- وللأمن الوطني مستويات عدة، منها الأمن الداخلي، والأمن الوطني، والأمن الإقليمي، والأمن الدولي، والأمن الجماعي.
- إن الدول العربية تتعرض لمخاطر وتهديدات داخلية عديدة تهدد أمنها بكافة أشكاله، فهي تواجه تحديات وأزمات تتجلى في مظاهر التشتت والتفكك والفشل والانقسام، ومحاولات الضم والاختراق والخنق والسحق في الجسد العربي الممزق.
- إن مفهوم الأمن القومي العربي جديد نسبيا وهناك خلاف واضح في تعريفه بين مختلف الاتجاهات والمدارس.
- ولكي تتحقق الأمن القانوني لابد للمشرع من وضع إطار قانوني يمثل الأساس الذي يمكن للفرد أن يبني عليه قراره الشخصي، ويتمثل هذا الإطار القانوني في وضوح القاعدة القانونية وخصوصيتها، وأن تتمتع القاعدة القانونية بخصائص تمكن الأفراد من الوصول إليها ومعرفة محتواها بدرجة كافية، حتى يتمكن المخاطب بالقانون من اكتشاف الخيارات المتاحة له والعواقب القانونية المترتبة على كل نشاط ممكن يمكن اختياره.
- ونظراً لضخامة التحدي الذي يواجه مفهوم الأمن القومي العربي في مرحلته الحالية فقد فشلت أو فقدت القدرة على تحقيق الإجماع في مواجهة هذه التحديات، مما أعطى الانطباع بأن انتكاسة خطيرة للفكر القومي، كأيديولوجية تتبنى المفهوم.

قائمة المراجع والمصادر

- الطهراوي، هاني علي رقابة الامتناع على دستورية القوانين وموقف القضاء الأردني، ص ١. بحث منشور على الموقع الالكتروني www.osamabahar.com تاريخ الزيارة: ٢٩/٧/٢٠٢٠، الساعة الثامنة مساء.

- الشناوي، وليد محمد. (٢٠١٤). الأمن القانوني ومبادئ من القانون الجيد مجلة البحوث القانونية والاقتصادية والشرعية، مجلد ١، العدد ٥٦، ص ٢٧٧.
- السيد عيد أحمد الغفلول. (٢٠١٧). " بعنوان الرقابة السابقة على دستورية القوانين في فرنسا " . رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
- الجنابي ياسر فلاح كريم والرفوع، أيمن يوسف مطلق. (٢٠٢٠). بعنوان الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة في العراق: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص٢٥.
- عيسى آدم أبكر، دراسات أمنية وإستراتيجية مفاهيم أسس مرتكزات منهج الأكاديمية العليا للدراسات الإستراتيجية والأمنية، الخرطوم، ٢٠٠٩م.
- صالح، فرح يحيى عيسى والمجالي رضوان محمود سليمان (٢٠٢٢) أثر تهديدات الأمن السيبراني على الأمن القومي: الولايات المتحدة الأمريكية حالة دراسة رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة.
- اعتيبه، فرج مفتاح فرج، والقطاطشة، محمد حمد مصطفى (٢٠١٧) تهديدات الأمن القومي العربي المعاصر (٢٠٠٣ - ٢٠١٦) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط عمان.
- الحديد، بدر عارف طراد والخلايلة المعتصم بالله أحمد عبد الرحيم. (٢٠٢١) التطبيع وأثره على الأمن القومي العربي: القضية الفلسطينية حالة دراسية (رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة مؤتة.
- عثمان، أبو عبيدة عبد العزيز محمد والساعوري، حسن علي. (٢٠١٠). عولمة الإعلام وأثرها على الأمن القومي: دراسة حالة على أثر التناول الإعلامي الخارجي لمشكلة دارفور على الأمن القومي السوداني في الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨م (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة النيلين الخرطوم، ٤٥.
- السويلم، محمد. (٢٠١٣). الرقابة على دستورية القوانين وتطور الأنظمة الدستورية، دراسة مقارنة دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ص ٩١.
- حمزة، صافي. (٢٠٢٠). دور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات السياسية في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراة قي القانون العام، جامعة محمد خضير بسكرة، ص ١٧.
- يس عمر يوسف، موجز القانون الدستوري، الناشر مطبعة جامعة النيلين، الطبعة الأولي، ص ٧٠.
- ابراهيم عبد الله ابراهيم حسين الالتزامات السياسية للحاكم والمحكوم في النظم السياسية والقانون الدستوري - دراسة مقارنة الناشر دار النهضة العربية ٢٠٠٩، ص ٣١٦.
- منصور، الصادق الصديق محمد ويوسف يس عمر (٢٠١٢). الرقابة القضائية على دستورية القوانين: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النيلين الخرطوم)، ص١١.

- المحنة، حسن ناصر طاهر. (٢٠٠٨). الرقابة على دستورية القوانين، العراق نموذجا، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والعلوم السياسية، ص ٩.
- عبد الغني، بسيوني عبد الله. (٢٠٠٠). النظم السياسية والقانون الدستوري، - مطبعة الدار الجامعية، القاهرة، ص.٥٥.
- عبد الخبير محمود عطا، الإعلام وقياس الرأي العام (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، ٢٠٠٤)، ص ٥٠-٥٢.
- محمد وآخرون، أحمد المرسي أبو العباس (٢٠٠٣) ثورة المعلومات والاتصالات وأثرها على نظم العمل المؤتمر السنوي الثامن لإدارة الأزمات في القطاع الصناعي في ظل المتغيرات البيئية المعاصرة، مجلد ٢ ، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- العبيدي، آمال سليمان محمود (٢٠٠١) الهوية في ليبيا دراسة ميدانية، مجلة المستقبل العربي مجلد ٢٤، عدد ٢٦٧، لبنان.
- مذكور، صفاء منصور (٢٠١٦) علاقة التعليم بالأمن القومي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة مجلة كلية التربية، عدد ٦١، جامعة طنطا.
- فيكتور مارشيل ماركس، الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب (بيروت: الدار المتحدة للنشر، د.ت)، ص ٢٧.
- محمد، زين العابدين عبد الرحيم (٢٠١٧) أثر استراتيجية التعليم العالي على الأمن القومي السوداني دراسة تطبيقية على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الفترة (١٩٧١-٢٠١٦) رسالة ماجستير غير منشورة معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة أم درمان الإسلامية السودان
- أبو خنجر، حسين أبو القاسم محمد (٢٠١٥) مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل دراسة سوسيولوجيا لواقع التعليم العالي في ليبيا، مجلة عالم التربية عدد ٥١ المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، طرابلس.
- العمار، منعم صاحي حسين، تحديات الأمن القومي العربي حوار في المستقبل، ص.٥٠.
- لزنمن مبارك علوي محمد. (٢٠٢٤). الأمن القومي اليمني وتحديات تحقيقه، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد ٢١، العدد١، ص١١٢.
- أبو سعود، هاني مطر منصور، وعباسة، طاهر. (٢٠٢٠). ارتباطات الأمن المعلوماتي بالأمن القومي. مجلة الدراسات الحقوقية، مج٧، ع٢، ص.٢١.
- دعيبل، أحمد عبد الحسين عيدان عبد الرسول. (٢٠٢٤). الأمن القومي: المفهوم وأهم استراتيجياته. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ع٧٨، ص١٠٧.

- عمران، منى السيد محمدو الطلي، علي محمد قاسم. (٢٠٢٤). الرقابة على دستورية القوانين كأحد ضمانات نفاذ القواعد الدستورية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد ٤٧، ص٤٥.٥٠.
- السيد عيد أحمد الغفول. (٢٠١٧). " الرقابة السابقة على دستورية القوانين في فرنسا " . رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.
- الشناوي، وليد محمد. (٢٠١٤). الأمن القانوني ومبادئ من القانون الجيد مجلة البحوث القانونية والاقتصادية والشرعية، مجلد ١، العدد ٥٦، ص ٢٧٧.

## الهوامش

[١] الطهراوي، هاني علي رقابة الامتناع على دستورية القوانين وموقف القضاء الأردني، ص ١. بحث منشور على الموقع الالكتروني www.osamabahar.com تاريخ الزيارة: ٢٩/٧/٢٠٢٠، الساعة الثامنة مساء.

[٢] الشناوي، وليد محمد. (٢٠١٤). الأمن القانوني ومبادئ من القانون الجيد مجلة البحوث القانونية والاقتصادية والشرعية، مجلد ١، العدد ٥٦، ص ٢٧٧.

[٣] السيد عيد أحمد الغفلول. (٢٠١٧). " الرقابة السابقة على دستورية القوانين في فرنسا " . رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

[٤] الجنابي ياسر فلاح كريم والرفوع، أيمن يوسف مطلق. (٢٠٢٠). الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة في العراق: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الشرق الأوسط، عمان، ص٢٥.

[٥] عيسى آدم أبكر، دراسات أمنية وإستراتيجية مفاهيم أسس مرتكزات منهج الأكاديمية العليا للدراسات الإستراتيجية والأمنية، الخرطوم، ٢٠٠٩م.

[٦] صالح، فرح يحيى عيسى والمجالي رضوان محمود سليمان (٢٠٢٢) أثر تهديدات الأمن السيبراني على الأمن القومي: الولايات المتحدة الأمريكية حالة دراسة رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مؤتة.

[٧] اعتيبه، فرج مفتاح فرج، والقطاطشة، محمد حمد مصطفى (٢٠١٧) تهديدات الأمن القومي العربي المعاصر (٢٠٠٣ - ٢٠١٦) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط عمان.

[٨] الحديد، بدر عارف طراد والخلايلة المعتصم بالله أحمد عبد الرحيم. (٢٠٢١) التطبيع وأثره على الأمن القومي العربي: القضية الفلسطينية حالة دراسية (رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة مؤتة.

[٩] عثمان، أبو عبيدة عبد العزيز محمد والساعوري، حسن علي. (٢٠١٠). عولمة الإعلام وأثرها على الأمن القومي: دراسة حالة على أثر التناول الإعلامي الخارجي لمشكلة دارفور على الأمن القومي السوداني في الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨م (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة النيلين الخرطوم، ٤٥.

[١٠] السويلم، محمد. (٢٠١٣). الرقابة على دستورية القوانين وتطور الأنظمة الدستورية، دراسة مقارنة دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، ص ٩١.

[١١] حمزة، صافي. (٢٠٢٠). دور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات السياسية في دول المغرب العربي، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراة قي القانون العام، جامعة محمد خضير بسكرة، ص ١٧.

[١٢] يس عمر يوسف، موجز القانون الدستوري، الناشر مطبعة جامعة النيلين، الطبعة الأولي، ص ٧٠.

[١٣] ابراهيم عبد الله ابراهيم حسين الالتزامات السياسية للحاكم والمحكوم في النظم السياسية والقانون الدستوري - دراسة مقارنة الناشر دار النهضة العربية ٢٠٠٩، ص ٣١٦.

[١٤] منصور، الصادق الصديق محمد ويوسف يس عمر (٢٠١٢). الرقابة القضائية على دستورية القوانين: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة جامعة النيلين الخرطوم، ص١١.

[١٥] المحنة، حسن ناصر طاهر. (٢٠٠٨). الرقابة على دستورية القوانين، العراق نموذجاً، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية القانون والعلوم السياسية، ص ٩.

[١٦] عبد الغني، بسيوني عبد الله. (٢٠٠٠). النظم السياسية والقانون الدستوري، - مطبعة الدار الجامعية، القاهرة، ص٥٥٠.

[١٧] عبد الخبير محمود عطا، الإعلام وقياس الرأي العام (أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، ٢٠٠٤)، ص ٥٠-٥٢.

[١٨] محمد وآخرون، أحمد المرسي أبو العباس (٢٠٠٣) ثورة المعلومات والاتصالات وأثرها على نظم العمل المؤتمر السنوي الثامن لإدارة الأزمات في القطاع الصناعي في ظل المتغيرات البيئية المعاصرة، مجلد ٢ ، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

[١٩] العبيدي، آمال سليمان محمود (٢٠٠١) الهوية في ليبيا دراسة ميدانية، مجلة المستقبل العربي مجلد ٢٤، عدد ٢٦٧، لبنان.

[٢٠] مذكور، صفاء منصور (٢٠١٦) علاقة التعليم بالأمن القومي في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة مجلة كلية التربية، عدد ٦١، جامعة طنطا.

[٢١] فيكتور مارشيل ماركس، الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب (بيروت: الدار المتحدة للنشر، د.ت)، ص ٢٧.

[٢٢] محمد، زين العابدين عبد الرحيم (٢٠١٧) أثر استراتيجية التعليم العالي على الأمن القومي السوداني دراسة تطبيقية على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الفترة (١٩٧١-٢٠١٦) رسالة ماجستير غير منشورة معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة أم درمان الإسلامية السودان

[٢٣] أبو خنجر، حسين أبو القاسم محمد (٢٠١٥) مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل دراسة سوسيولوجية لواقع التعليم العالي في ليبيا، مجلة عالم التربية عدد ٥١ المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، طرابلس.

[٢٤] العمار، منعم صاحي حسين، تحديات الأمن القومي العربي حوار في المستقبل، ص٥٠.

[٢٥] لزنمن مبارك علوي محمد. (٢٠٢٤). الأمن القومي اليمني وتحديات تحقيقه، مجلة جامعة حضرموت للعلوم الإنسانية، المجلد ٢١، العدد١، ص١١٢.

[٢٦] أبو سعود، هاني مطر منصور، وعباسة، طاهر. (٢٠٢٠). ارتباطات الأمن المعلوماتي بالأمن القومي. مجلة الدراسات الحقوقية، مج٧، ع٢، ص٢١٠.

[٢٧] دعيبل، أحمد عبد الحسين عيدان عبد الرسول. (٢٠٢٤). الأمن القومي: المفهوم وأهم استراتيجياته. مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، ع٧٨، ص٧٠١.

[٢٨] عمران، منى السيد محمدو الطلي، علي محمد قاسم. (٢٠٢٤). الرقابة على دستورية القوانين كأحد ضمانات نفاذ القواعد الدستورية، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد ٤٧، ص٥٠٤٥.

[٢٩] السيد عيد أحمد الغفلول. (٢٠١٧). " الرقابة السابقة على دستورية القوانين في فرنسا " . رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

[٣٠] الشناوي، وليد محمد. (٢٠١٤). الأمن القانوني ومبادئ من القانون الجيد مجلة البحوث القانونية والاقتصادية والشرعية، مجلد ١، العدد ٥٦، ص ٢٧٧.